

Distr.: General
13 November 2020
Arabic
Original: English



الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة 16 من قرار مجلس الأمن 2540 (2020) والفقرة 37 من قراره 2520 (2020). وهو يقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك ولايات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ويغطي التطورات الهامة التي استجرت في الصومال في الفترة من 5 آب/أغسطس إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ثانياً - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

2 - اختتمت في مقديشو في 17 أيلول/سبتمبر مشاورات بين الحكومة الاتحادية وقادة جميع الولايات الاتحادية الأعضاء، بدأت بسلسلة من الاجتماعات في دوسمريب خلال شهر تموز/يوليه، وانتهت بالاتفاق على النموذج الانتخابي.

3 - ويشبه النموذج المتفق عليه النموذج الانتخابي لعام 2016، إذ يحتفظ بالدوائر الانتخابية العشائية وبطريقة اختيار مندوبي التصويت. وستتولى تنفيذ العملية الانتخابية لجان مكلفة بتنفيذ الانتخابات تم تعيينها حديثاً على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، بدلاً من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وبالمقارنة مع عام 2016، تم توسيع نطاق حق التصويت في إطار النموذج الجديد من 51 إلى 101 من مندوب لكل عضو من أعضاء البرلمان في مجلس الشعب. وسيقوم باختيار المندوبين الشيوخ التقليديون وحكومات الولايات وممثلو المجتمع المدني. وسيجري التصويت في مقديشو وفي اثنين من المراكز السكنية في كل ولاية من الولايات الاتحادية الأعضاء، مقارنة بموقع واحد في كل ولاية في عام 2016. وبموجب الاتفاق، يتم أيضاً ضمان حصة 30 في المائة لتمثيل المرأة في البرلمان. وستختار الهيئات التشريعية في الولايات الاتحادية أعضاء مجلس الشيوخ، وسيجري التصويت على البرلمانين الذين يمثلون "صوماليلاند" في مقديشو.



4 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، صادق البرلمان الاتحادي بمجلسيه على النموذج الانتخابي المقترح في جلسة مشتركة. ولقي النموذج ترحيباً عاماً من الأحزاب السياسية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني، التي شددت على أهمية إجراء الانتخابات في موعدها وضرورة حماية استقرار الصومال ووحدة. وواصل القادة الاتحاديون وقادة الولايات مشاوراتهم في مقديشو، وأعلنوا في 1 تشرين الأول/أكتوبر عن مزيد من التفاصيل بشأن طرائق النموذج، منها جدول زمني لتنفيذه.

5 - واستؤنف الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء بعد جمود دام عامين. وواصل الممثل الخاص للصومال، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، تقديم دعمه للجهود الرامية إلى تيسير الحوار والدعوة إلى إقامة علاقات تعاونية بشأن الأولويات الوطنية. وتجاوز الممثل الخاص مع رئيس الصومال، محمد عبد الله محمد "فارماجو"، ورئيس الوزراء بالنيابة، ونقل رسائل إلى جميع قادة الولايات الاتحادية الأعضاء، وقام بتنسيق أنشطة الدعوة والبيانات المشتركة التي توضح المواقف المشتركة للعديد من أعضاء المجتمع الدولي وتحث أصحاب المصلحة على التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن النموذج الانتخابي.

6 - وفي 17 أيلول/سبتمبر، عين السيد فرماجو محمد حسين روبي رئيساً جديداً للوزراء، وطلب إليه القيام بتشكيل الحكومة والتعجيل بالأعمال التحضيرية للانتخابات. وأدى رئيس الوزراء المعين اليمين الدستورية في 23 أيلول/سبتمبر بعد أن حصل على الثقة من البرلمان. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الوزراء عن تشكيلة حكومته الجديدة، التي تتألف من نائب لرئيس الوزراء، و 26 وزيراً (من بينهم 4 نساء)، و 17 وزير دولة، و 26 من نواب الوزراء. واحتفظ نائب رئيس الوزراء و 14 وزيراً من الحكومة المنتهية ولايتها بمناصبهم.

7 - وعلى الرغم من تحسن الاتصالات بين السيد فرماجو ورئيس جوبالاند، أحمد محمد إسلام "مادوبي"، ظل نشر قوات الجيش الوطني الصومالي في منطقة جبدو نقطة خلاف بين الزعيمين، مع إمكانية التأثير على الانتخابات الاتحادية في تلك الولاية. وظل السيد مادوبي يطالب بسحب قوات الجيش الوطني الصومالي من جبدو، بينما أصرت بعض عناصر الإدارة المحلية على أنها لا تعترف به كرئيس للولاية.

8 - وواصلت إدارة غالمودوغ تعزيز مؤسسات الولاية بفرض رسوم جمركية جديدة، ونزع سلاح الميليشيات العشائرية، وتشكيل مجلس مقاطعة في جنوب غالكييو. وعلى خلفية تزايد نشاط حركة الشباب بالقرب من دوسمريب، كثفت الإدارة جهودها الرامية إلى تعزيز شرطة الولاية وواصلت التشاور مع الجهات العشائرية صاحبة المصلحة وقادة جماعة أهل السنة والجماعة المنحلة.

9 - وفي هرشبيلي، ركزت الإدارة على التحضير لانتخابات الجمعية الإقليمية للولاية، المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر، والتي ستنتج بانتخاب رئيس الولاية. وفي 28 آب/أغسطس، أنشأ رئيس هرشبيلي، محمد عبدي واري، لجنة انتخابية مؤلفة من 11 عضواً للإشراف على العملية الانتخابية. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، أمام استمرار الخلاف بشأن توقيت الانتخابات، أصدر السيد واري تعليمات بأن تسبق الانتخابات عمليةً مصالحةً وبأن يتم تعيين نساء في اللجنة الانتخابية.

10 - وتقدمت "صوماليلاند" نحو إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية المتأخرة، التي يتوقع الآن إجراؤها في منتصف عام 2021. وتم الاتفاق على تكوين اللجنة الانتخابية الوطنية، التي بدأت اللجنة أعمال تسجيل

الناخبين في أوائل أيلول/سبتمبر، في حين أقر مجلس النواب قانوناً انتخابياً منقحاً لم يتضمن حصصاً لتمثيل النساء والأقليات العشائرية.

باء - التطورات الأمنية

11 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث سجل في المتوسط 270 حادثاً في الشهر. وكان معظم تلك الحوادث هجمات شنتها حركة الشباب، ومنها هجمات نفذت باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

12 - واستمر الاتجاه التنازلي في عدد الهجمات بقذائف الهاون جميع أنحاء البلد، حيث تم الإبلاغ عن ما مجموعه 16 هجوماً في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، بعد أن بلغ عددها 22 في الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه، و 28 في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل. واستهدفت الهجمات أساساً بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن المحلية في مناطق جوبا السفلى وشبيلي السفلى وشبيلي الوسطى. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق عدد من قذائف الهاون في اتجاه قاعدة البعثة في بيدوا بمنطقة باي، التي يقع فيها مكتب الأمم المتحدة؛ وسقطت القذائف خرج القاعدة دون أن تخلف إصابات. وظلت حركة الشباب تثبت قدرتها على تنسيق هجمات في مقديشو. ففي 13 آب/أغسطس، نفذت هجمات متزامنة بالقنابل اليدوية في أربع مقاطعات. وسجل أيضاً ما بين 9 و 11 تفجيراً متزامناً بالقرب من فيلا صوماليا في 10 أيلول/سبتمبر، أثناء انعقاد اجتماعات رفيعة المستوى فيها.

13 - وفي 10 آب/أغسطس، قُتل 4 من حرس السجون و 14 سجيناً في حادث وقع في سجن مقديشو المركزي. وأفاد المحققون بأن تهريب الأسلحة إلى داخل السجن تم في 8 و 10 آب/أغسطس. وألقي القبض على 12 من حرس السجون، منهم قائد السجن ونائبه، وعلى ستة مدنيين وتسعة سجناء بتهمة تيسير تهريب أسلحة إلى داخل السجن.

14 - وزادت حركة الشباب من استخدام الهجمات الانتحارية البارزة. فقد استهدفت سيارات مفخخة قواعد الجيش الوطني الصومالي في مقاطعة ورتا نندا في مقديشو في 8 آب/أغسطس وفي جاناي - عبد الله، جوبا السفلى، في 7 أيلول/سبتمبر. وقُتل 5 من أفراد قوات الأمن الصومالية وجرح منهم عدد غير مؤكد. وأصيب أيضاً أحد الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة. وكانت القوات الصومالية قد استولت على قاعدة جاناي - عبد الله قبل يوم واحد من ذلك الهجوم. وفي 16 آب/أغسطس، شنت حركة الشباب هجوماً مركباً على فندق إيليت في مقديشو، وهو أول هجوم من نوعه في العاصمة في عام 2020، وأسفر عن مقتل 20 شخصاً. وفي 17 آب/أغسطس، شنت حركة الشباب هجوماً مركباً آخر على قاعدة الجيش الوطني الصومالي في غوفغادود بوري بمنطقة باي. وظلت حركة الشباب تسيطر على تلك القاعدة طوال ثلاثة أيام. ونفذ مفجرون انتحاريون هجمات بالقرب من فيلا صوماليا في مقديشو في 9 أيلول/سبتمبر، وعلى جنود من وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في منطقة هاولوداغ في مقديشو في 1 تشرين الأول/أكتوبر، وفي كيسمايو في 11 أيلول/سبتمبر؛ وقد أسفر الهجوم الأخير عن مقتل رئيس غرفة التجارة في جوبالاند. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، نجا رئيس إدارة الهجرة والتجنيس من محاولة اغتيال حين استهدف موكبه في مقديشو بجهاز متفجر يدوي الصنع موجه عن بعد. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، نجا مفوض مقاطعة قنسطيري أيضاً من هجوم بجهاز متفجر يدوي الصنع وُضع تحت سيارته في منطقة باي. غير أن الحادث أدى إلى مقتل 3 أشخاص آخرين، من بينهم موظف في إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية.

15 - وفي حين أن العمليات الأمنية لا تزال جارية في شابيبي السفلى منذ استئناف عملية بدبادو في آذار/مارس، فإن حركة الشباب ظلت دون رادع في مهاجمة قوات الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في المناطق التي تم استردادها. ويبدو أن الضغط على حركة الشباب في شابيبي السفلى أجبرها على التكيف وعلى تكثيف نشاطها في هرشيبيبي وغالمودوغ. واغتيل اثنان من وزراء الولايات في جوهر في 17 آب/أغسطس و 17 أيلول/سبتمبر. وفي 8 أيلول/سبتمبر، هاجمت حركة الشباب قواعد الجيش الوطني الصومالي في بلعد وسيطرت مؤقتا على مركز الشرطة ومكتب مفوض المقاطعة. وفي منطقة هيران، سُجِّل تزايد في حوادث الهجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على قواعد الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي بلدوين، تزايدت كذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة بالقنابل اليدوية والاعتقالات. وأفيد عن هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وعن اشتباكات مسلحة مع قوات الأمن وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعن أربع من حوادث إطلاق نيران غير مباشرة في منطقة دوسمريب، التي تشهد في العادة مستوى منخفضا من نشاط حركة الشباب. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، استهدف هجوم بقذائف الهاون طائرة رئيس غالمودوغ فور إقلاعها من مدرج دوسمريب، ولكن القذائف لم تصبها.

16 - ولم تُسبب أي هجمات إلى عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وسُجِّلت خمس غارات جوية في آب/أغسطس، وثلاث في أيلول/سبتمبر، واثنان في تشرين الأول/أكتوبر في مناطق جوبا الوسطى وجوبا السفلى وشبيبي السفلى وجيدو وباي، تم خلالها استهداف حركة الشباب. وبذلك يصل العدد الإجمالي للغارات الجوية التي شنت في عام 2020 حتى الآن إلى 55 غارة.

جيم - التطورات الاقتصادية

17 - ظل الصومال يعاني من الصدمة الثلاثية المتمثلة في جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والجراد الصحراوي والفيضانات، على الرغم من أن اقتصاده أثبت أنه أقدر على امتصاص الصدمات مما كان متوقعا. واستنادا إلى تقديرات البنك الدولي في أيلول/سبتمبر، كان من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,5 في المائة في عام 2020. وكانت التقديرات السابقة في حزيران/يونيه قد توقعت انخفاضا بنسبة 2,5 في المائة. وفي آب/أغسطس، رفعت الحكومة الاتحادية القيود المفروضة على التنقل والسفر. وفي حين ظلت مستويات الاستيراد مستقرة عموما، فقد انخفض مستوى الواردات من الأغذية، ومن المتوقع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وانخفضت الصادرات، ولا سيما صادرات الماشية، التي شهدت ترجعا من سنة إلى أخرى بنسبة 22 في المائة خلال النصف الأول من عام 2020. وتُمكن التحويلات المالية من تحقيق الاستقرار في دخل الأسر المعيشية والمؤسسات التجارية.

18 - وتمت زيارة بعثة الاستعراض الأولى التابعة لصندوق النقد الدولي في إطار التسهيل الائتماني الممدد في الفترة من 12 إلى 22 أيلول/سبتمبر. وخلصت البعثة إلى أن الصومال استوفى جميع المعايير الهيكلية للاستعراض الأول، وأنه أحرز تقدما فيما يتعلق بالعوامل غير الثابتة المؤثرة على نقاط الانجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد استوفى الصومال جميع معايير الأداء الكمي عدا معيار واحد، وهو المعيار المتعلق بالإيرادات الداخلية. وجمعت الحكومة الاتحادية 99 مليون دولار من الإيرادات الداخلية حتى حزيران/يونيه، مقابل هدف برنامجي قدره 109 ملايين دولار. وتمت الموافقة على الميزانية الاتحادية التكميلية لعام 2020 في 3 آب/أغسطس، وهي تعكس انخفاضا متوقعا في الإيرادات

الضريبية وزيادة في الإنفاق على الاستحقاقات الاجتماعية والمنح الحكومية الدولية، التي يمول معظمها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

19 - ومكنت العملية التكميلية لتمويل السياسات الإنمائية التي قام بها البنك الدولي من أجل التخفيف من حدة الأزمة الثلاثية من تعزيز الحيز المالي لتيسير التحويلات من الحكومة الاتحادية إلى الولايات الاتحادية الأعضاء وإلى "صوماليلاند". وقد تمت تلك التحويلات إلى معظم الولايات الاتحادية الأعضاء في تشرين الأول/أكتوبر، مع إعراب الشركاء الدوليين عن قلقهم إزاء التأخيرات المرتبطة بذلك.

20 - وفي 10 أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الوزراء الاتحادي السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، التي تحدد سياسات الإدارة البيئية، بما في ذلك الحوكمة البيئية، وتعميم مراعاة مسائل تغير المناخ في الاستثمارات العامة. وفي اليوم التالي، زادت الحكومة الاتحادية في مقدار مساهمات الصومال المحددة وطنياً في التخفيف من آثار تغير المناخ وحماية البيئة في إطار اتفاق باريس، فوضعت بذلك خط أساس لرصد أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

1 - الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات

21 - في 1 تشرين الأول/أكتوبر، قام المجلس الاستشاري الوطني، الذي يضم قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وحاكم إدارة بنادير الإقليمية، بإعلان الجدول الزمني للانتخابات وبنشر الإجراءات اللازمة لتوجيه تنفيذ الاتفاق المتعلق بانتخابات الفترة 2021/2020. وسيتم إنشاء لجنة اتحادية لتنفيذ الانتخابات، تضم 25 عضواً للإشراف على تنفيذ العملية الانتخابية. وسيتم في كل ولاية إنشاء لجنة لإدارة الانتخابات في الولايات الاتحادية الأعضاء، تضم كل لجنة منها 11 عضواً. وتم أيضاً تحديد إجراءات إنشاء آلية مستقلة لتسوية المنازعات، تضم 21 عضواً. وسيتم إنشاء لجنة لإدارة عملية انتخاب البرلمانين الذين سيمثلون "صوماليلاند" على الصعيد الوطني.

22 - وحسب الجدول الزمني المعلن، من المقرر أن تجري انتخابات مجلس الشيوخ في الفترة من 1 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر، وأن تليها انتخابات مجلس الشعب في الفترة من 10 إلى 27 كانون الأول/ديسمبر. وسيجري انتخاب رئيسي البرلمان ورئيس الجمهورية في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 8 شباط/فبراير 2021. وستكون رسوم المرشحين لمجلس الشيوخ 20 000 دولار لكل مرشح، ورسوم المرشحين لمجلس الشعب 10 000 دولار. ويتعين تطبيق حصة 30 في المائة للنساء على جميع اللجان، وكذلك على المقاعد البرلمانية. والتزم المجلس الاستشاري الوطني أيضاً بالشروع في الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الفترة 2025/2024.

23 - وكشف مفوض الشرطة الصومالية النقيب عن مشروع الخطة الوطنية لأمن الانتخابات. ويستند المشروع إلى الخطة التي وضعت في عام 2016، ولكنه يتماشى مع النموذج الانتخابي المتفق عليه للفترة 2021/2020. ويتضمن مشروع الخطة تفاصيل تقسيم المسؤولية بين قوات الشرطة والجيش والقوات الأخرى، ويضع أمن الانتخابات على رأس أولويات القوات الأمنية الاتحادية والتابعة للولايات.

2 - توطيد النظام الاتحادي

24 - اشتركت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة ووزارة الشؤون الدستورية في إعداد مشروع السياسة الوطنية لتحقيق اللامركزية. ويصف مشروع تلك السياسة أهداف اللامركزية ونطاقها في الصومال على المدى الطويل، ويحدد المهام والأنشطة التي تمكّن من نقل المسؤوليات من المستويات الاتحادية ودون الوطنية إلى الحكومات المحلية على مدى السنوات الخمس المقبلة.

25 - وواصلت الأمم المتحدة، إلى جانب شركائها الدوليين، تعاونها مع الولايات الاتحادية الأعضاء من أجل تشجيع الحوار المستمر والتعاون بين مستويي الحكومة. وفي يومي 14 و 27 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مع رئيس ولاية جنوب غرب الصومال، عبد العزيز حسن محمد "لقتاغرين"، في بيدوا، ومع رئيس ولاية غالمودوغ، أحمد عبدي كاريي "قور قور"، في دوسمريب، لمناقشة أهمية التعاون البناء والتراضي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وأولويات الحكم والأمن، وسبل المصالحة. وانصب التركيز في المناقشات على الأعمال التحضيرية للانتخابات، وشمل أهمية تخصيص حصة 30 في المائة للنساء والحرص على إجراء عملية انتخابية تقوم على الشفافية والنزاهة والشمولية، فضلا عن ضرورة التركيز على الإصلاحات الديمقراطية فيما بعد الانتخابات، مثل الخطوات الكفيلة بالسير قدما بعملية مراجعة الدستور.

3 - عملية مراجعة الدستور

26 - أسفرت المشاورات التي جرت على هامش مؤتمر القمة بين قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في الفترة من 15 إلى 18 آب/أغسطس عن التزام وزارات الشؤون الدستورية في الولايات بالتعاون مع عملية مراجعة الدستور للاستفادة من المشاورات السابقة التي جرت في غالمودوغ وهرشيبيلي وولاية جنوب غرب الصومال. وفي 5 آب/أغسطس، قدمت لجنة الرقابة البرلمانية المشتركة إلى مجلس الشعب تقريرها عن فصول الدستور الاتحادي المؤقت التي جرى استعراضها تقنيا. وأعقب ذلك سلسلة من الاجتماعات بين رئيسي مجلسي البرلمان لمناقشة سبل اعتماد مواد الدستور المكتملة وغير المثيرة للجدل قبل اختتام الدورة العاشرة للبرلمان الاتحادي.

27 - وقد شهدت عملية مراجعة الدستور تأخيرات بسبب انعدام الحوار السياسي بين القادة الاتحاديين وقادة الولايات وبسبب القيود المالية التي تحول دون الانتهاء من المشاورات في بعض الولايات الاتحادية الأعضاء. وفي 15 و 24 أيلول/سبتمبر، عقد الممثل الخاص اجتماعات ضمت الجهات المانحة ووزارة الشؤون الدستورية ولجنة الرقابة واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور سعيا لإيجاد حلول لمعوقات التمويل. وأبدت الجهات المانحة استعدادها لدعم الأنشطة المتبقية.

4 - منع نشوب النزاعات وتسويتها

28 - تماشياً مع إطار المصالحة الوطنية وخطة المصالحة الوطنية، بدأت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في تنفيذ عملية تعاونية لرسم خريطة النزاع بالتنسيق الوثيق مع الولايات الاتحادية الأعضاء، وذلك بهدف بناء قدرات إدارة المصالحة التابعة للوزارة والإدارات المماثلة لها في الوزارات التابعة للولايات. وسيتم تدريب موظفي وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة ونظرائهم على مستوى الولايات في أساليب فهرسة وتحليل النزاعات الدائرة في البلد على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية من أجل

إطلاع وزارة الداخلية والوزارات التنفيذية في الولايات على حجم وطبيعة تلك النزاعات وعلى الأسباب الجذرية، والدوافع، والاتجاهات، والجهات الفاعلة الرئيسية، والجناة، والضحايا.

باء - المسائل الشاملة

1 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

29 - التزمت الحكومة الاتحادية بتخصيص مقاعد محددة تتنافس عليها النساء فقط، من أجل ضمان حصة 30 في المائة الواردة في إطار النموذج الانتخابي المتفق عليه. وفي 3 أيلول/سبتمبر و 19 تشرين الأول/أكتوبر، تشاورت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع القيادات النسائية بشأن الإجراءات اللازمة لتحقيق حصة 30 في المائة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة فيما بعد الانتخابات. وفي غضون ذلك، صوّت مجلس نواب "صوماليلاند" في 27 أيلول/سبتمبر على إلغاء حصة المرأة البالغة 22 في المائة من مشروع قانون الانتخابات في "صوماليلاند".

30 - وفي إطار التحضير للانتخابات المقبلة، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالاشتراك مع وزارة المرأة ومنظمات المجتمع المدني، وبمساعدة مالية من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، تدريباً لفائدة 200 من القيادات النسائية وصاحبات الطموحات السياسية في غالكاو ويايدوا وغاروي وهرجيسا، أُجري في الفترة من 30 أيلول/سبتمبر إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر. وركز ذلك التدريب على أساليب القيادة التحولية ومهارات القيام بالحملات والدعوة. وعقب تقييم أُجري مؤخراً بشأن العنف ضد المرأة أثناء الانتخابات في الصومال، يسرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريب 100 من ممثلي منظمات المجتمع المدني على رصد العنف المتصل بالانتخابات والإبلاغ عنه في هرجيسا وغاروي في 30 أيلول/سبتمبر و 4 تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي.

31 - وفي 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت مبادرة القيادة النسائية الصومالية منتدى بشأن تمكين المرأة في المجال السياسي. وحضر المنتدى نحو 150 مشاركاً، منهم أعضاء في البرلمانات ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وقيادات نسائية بارزة من الولايات الاتحادية الأعضاء ومنطقة بنادير ومقديشو، وقاموا بمناقشة ودراسة الخيارات المتاحة لتخصيص حصة 30 في المائة للنساء. وأصدرت القيادات النسائية بياناً حثت فيه القيادة الصومالية والشركاء الدوليين على تأييد وإعمال حصة 30 في المائة للنساء في انتخابات الفترة 2021/2020، وعلى دعم سفيرات النوايا الحسنة اللواتي قمن بدور حاسم خلال العملية الانتخابية التي جرت عام 2016.

32 - وفي 27 آب/أغسطس، اختتمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تدريباً مدته ثلاثة أيام حول المعايير القانونية للمساواة بين الجنسين لفائدة 11 من موظفي وزارة العدل في هرشيبيلي. وفي 8 أيلول/سبتمبر، قدم برنامج العدالة المشترك التابع للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء دعمه إلى وزارة العدل في ولاية جنوب غرب الصومال لتبدأ دورات للتثقيف القانوني لفائدة 15 من القيادات النسائية و 10 من ضابطات الشرطة.

33 - وفي الفترة من 16 إلى 18 أيلول/سبتمبر، نظمت وزارة العدل، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبمساعدة مالية من برنامج العدالة المشترك، دورة تدريبية بشأن التشريعات وإجراءات المحاكم لفائدة

40 من المحاميات وممثلات الرباطات النسائية من بونتلاندا لتعزيز قدرتهن وإعدادهن لتولي أدوار أعلى في القضاء، وذلك من أجل ضمان تكافؤ الجنسين وزيادة فرص وصول المرأة إلى العدالة.

2 - تمكين الشباب

34 - احتفالاً باليوم الدولي للشباب، نظم الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمجلس الاستشاري للشباب في الصومال، التابعان للأمم المتحدة، منتدى افتراضياً في 11 آب/أغسطس لإذكاء الوعي بضرورة إشراك الشباب في عمليات صنع القرار الرئيسية وفي الحيز المدني الرسمي وغير الرسمي. وشارك في المنتدى 169 من الشباب، إلى جانب وزير الشباب والرياضة، وعمدة مقديشو، وعدد من البرلمانيين وكبار موظفي الخدمة المدنية، ونائب ممثلي الخاص للصومال، ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصومال.

35 - وقامت شبكة تثقيف الأقران في بونتلاندا، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصومال، بإرشاد 30 فتاة في الفترة من 22 إلى 24 آب/أغسطس لمساعدتهن على رفع أصواتهن للتديد بالآثار الضارة لممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ومن إرشاد فتيات غيرهن لتقمن بذلك. وقد أتاح ذلك التدريب للفتيات فرصة ليصبحن ناشطات وليكسرن حاجز الصمت الذي يحيط بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. واستفاد 15 مدرباً شاباً في مقديشو من التثقيف المكثف في الفترة من 6 إلى 16 أيلول/سبتمبر لإنشاء وتيسير منظمات مسرحية بهدف تمكين الشباب في المجتمعات المستهدفة من تغيير المعايير السلبية واعتماد معتقدات وممارسات تحمي الفتيات والنساء من العنف.

36 - وفي 21 أيلول/سبتمبر، احتفل 150 شاباً في غالكايو باليوم الدولي للسلام بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالشراكة مع شبكة تثقيف الأقران في بونتلاندا، وذلك بتنظيم برنامج حوار عن سرد القصص باعتباره أداة لتضديد الجراح وبناء السلام. وأجرى المشاركون في حلقة النقاش، التي قادها شباب من شطري تلك المدينة المنقسمة، مناقشة حول دور الشباب في بناء السلام المستدام في المجتمعات المحلية بمناقشة تجاربهم الشخصية في الحرب، والمرونة التي أظهروها للتغلب على الشدائد، وكيف يمكن للشباب أن يعززوا التماسك الاجتماعي والاندماج لمعالجة النزاعات بين العشائر والتخفيف من حدتها في غالكايو.

جيم - تنسيق التنمية

37 - عقب مشاورات مكثفة مع الحكومة الاتحادية وأصحاب المصلحة الآخرين، وقعت الأمم المتحدة في الصومال مع حكومة الصومال الاتحادية على إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، الذي سيوجه الدعم الجماعي الذي ستقدمه كيانات منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس المقبلة، بما يتماشى مع أولويات الخطة التاسعة للتنمية الوطنية للصومال. وستستند أولويات الإطار بشكل مباشر إلى الركائز الأربع التي تقوم عليها خطة التنمية الوطنية وإلى هيكل تنسيق المعونة المرتبط بها لضمان أقصى قدر من التظابق والاتساق.

38 - ويجري الآن العمل على تنفيذ الهيكل المنقح لتقديم المعونة إلى الصومال. وفي إطار مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، عقدت الركيزتان الاقتصادية والاجتماعية أول اجتماعين لهما في أيلول/سبتمبر.

رابعاً - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

39 - سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال سقوط 257 ضحية في صفوف المدنيين الصوماليين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، منهم 124 قتيلًا و 133 جريحًا، مقارنة بما عدده 138 قتيلًا و 181 جريحًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظلت حركة الشباب هي الجاني الرئيسي، حيث كانت مسؤولة عن 63 في المائة من الخسائر المسجلة في صفوف المدنيين (163)، تليها جهات فاعلة غير معروفة بنسبة 17 في المائة (44)، وقوات الأمن التابعة للولايات بنسبة 13 في المائة (32)، والميليشيات العشائرية بنسبة 6 في المائة (16). وكانت بعثة الاتحاد الأفريقي مسؤولة عن إصابة واحدة، وتسببت القوات الأجنبية في إصابة واحدة.

40 - واستمرت انتهاكات الحق في حرية التعبير باعتقال خمسة صحفيين لأسباب تتصل بعملهم، منهم اثنان في بونتلاندا، واثنان في "صوماليلاند"، وواحد في مقديشو. وفي 26 آب/أغسطس، وقّع السيد فارماجو على نسخة معدلة من مشروع قانون وسائل الإعلام ليصبح قانونًا. وأعربت مجموعات إعلامية صومالية عن قلقها إزاء عدة أحكام يمكن أن تشكل تحديات لحرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام. وفي تطور ذي صلة بذلك، عين مكتب المدعي العام مدعيًا خاصًا في 8 أيلول/سبتمبر للتحقيق في عمليات قتل صحفيين في البلد.

41 - وقامت السلطات الصومالية بشكل تعسفي باعتقال و/أو احتجاز 40 شخصًا (من بينهم 24 من المشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب واثنان من المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية)، وذلك في معظمه في سياق عمليات أمنية. ويمثل ذلك انخفاضًا بنسبة 53 في المائة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث تم اعتقال و/أو احتجاز 85 شخصًا بشكل تعسفي. ومن بين أولئك الأشخاص البالغ عددهم 40، أُطلق سراح 20 شخصًا دون أن توجه إليهم أي تهم ودون أن يمثلوا أمام أي محكمة. واختطففت حركة الشباب 54 مدنيًا، منهم 50 في هرشيبيلي و 4 في جوبالاند، وُجهت لهم تهم بعدم الامتثال لأوامر الحركة. ومن بين المختطفين البالغ عددهم 54، أُطلق سراح 50 شخصًا بعد 15 يومًا، بينما لا يزال 4 في الأسر.

42 - وقامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بالدعوة المشتركة مع الشركاء الوطنيين والدوليين تأييدًا للقانون الأصلي للاغتصاب والجرائم الجنسية لعام 2018. ولا يزال مشروع القانون الاتحادي الجديد بشأن الجرائم المتصلة بالمواقعة الجنسية يشكل مصدر قلق بالغ لأنه يتضمن عددًا من الأحكام المثيرة للجدل، والتي تنتهك تدابير الحماية من زواج الأطفال والزواج القسري ولا تمتثل للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي قطعتها الصومال. وتم الإعراب عن شواغل مماثلة بشأن عدم الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بقانون الاغتصاب والزنا وغيرهما من الجرائم الجنسية، الذي أقره مجلس نواب "صوماليلاند" في 25 آب/أغسطس، كما تم الإعراب عن شواغل بشأن الأحكام التي تجرم المثلية الجنسية، وتبيح الاعتداء الجنسي في إطار الزواج، وتشترط استخدام القوة لكي يُعتبر الفعل اغتصابًا، وبشأن فرض عقوبة الإعدام على المتهمين بالسحر.

43 - وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الحكومة الاتحادية تقريرها الأول بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ويعد ذلك معلما بارزا في المشاركة المتزايدة للبلد في الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

44 - قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعمها إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل تعزيز عمليات رصد وتوثيق ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير الأدوات المحددة لتتبع الحوادث والتقدم المحرز في تدابير التخفيف. وتم الاتفاق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في آب/أغسطس على الاستفادة من التسجيل البيومترية من أجل إدماج حقوق الإنسان في التدريب بما يتماشى مع أحكام سياسة بذل العناية الواجبة. واجتمعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بقيادة القطاع 6 التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريقه في كيسمايو، واستعرضت الإجراءات المتخذة لمنع الانتهاكات. وتم التشديد على الحاجة إلى المزيد من التدريب وتبادل المعلومات ورصد تدابير منع الانتهاكات، فضلا عن الإجراءات المتعلقة بقواعد الاشتباك فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ولوحظ أن إصدار أوامر تنفيذية وتشديد القيادة والسيطرة قد عززا عمليات المساءلة. وتم أيضا تحديد جهات اتصال معنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

جيم - الأطفال في النزاعات المسلحة

45 - في الفترة من 5 آب/أغسطس إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها بتوثيق 945 انتهاكا جسيما تضرر منها 1 254 طفلا (1 017 صبيا و 237 فتاة)، و 11 هجمة على المدارس، وهجوم واحد على مستشفى، وحالة واحدة من حالات منع وصول المساعدات الإنسانية. واختُطف ما مجموعه 543 طفلا، وسقط 288 طفلا ضحايا للقتل والتشويه، كما كان 601 طفلا ضحايا للتجنيد والاستخدام العسكري، وكان 146 طفلا ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونُسبت الانتهاكات إلى حركة الشباب (74,3 في المائة)، وإلى عناصر مسلحة مجهولة (12,5 في المائة)، وميليشيات العشائر (4,35 في المائة)، والقوات المسلحة الاتحادية والقوات المسلحة التابعة للولايات (8,9 في المائة). وسُجّل ما مجموعه 32 حادثة لسلب الحرية طالت 69 صبيا وفتاة واحدة، حيث احتجزت قوات ولاية جوبالاند 19 صبيا وفتاة واحدة، واحتجزت قوة الشرطة الصومالية 30 صبيا، واحتجز الجيش الوطني الصومالي 13 صبيا، واحتجزت شرطة جوبالاند 3 صببية، واحتجزت قوات ولاية بونتلاندي وقوة الشرطة فيها صبيين.

46 - وفي 14 آب/أغسطس، أنقذت قوات الأمن الصومالية 33 صبيا من مدرسة تابعة لحركة الشباب في كورتونواري، بشبيلي السفلى، خلال عملية أمنية. وتم بعد ذلك لم شمل جميع الأطفال مع والديهم. وفي 18 آب/أغسطس، أُعدم علنا رجلان أدانتهما محكمة ولاية جنوب غرب الصومال في بيدواه في 21 تموز/يوليه بتهمة الاعتداء الجنسي على صبي عمره 11 عاما.

دال - منع العنف الجنسي والجنساني

47 - جرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توثيق 68 حادثة تضررت منها 71 ضحية وناجية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وباستثناء صبيين، أثر معظم الحوادث المبلغ عنها على النساء والفتيات (64 قاصرة و 5 بالغات). ووُصف معظم الجناة (39) بأنهم مسلحون مجهولو الهوية، بينما نُسبت 12 حالة إلى ميليشيات العشائر، و 9 حالات إلى حركة الشباب، و 4 حالات إلى الجيش الوطني الصومالي، وحالتان إلى قوات جوبالاند، و 4 حالات إلى قوة الشرطة الصومالية، وحالة واحدة إلى قوات جنوب غرب الصومال. وشملت الحوادث 48 حالة اغتصاب، واغتصابين جماعيين، و 7 حالات زواج قسري، و 6 حالات محاولة اغتصاب، و 5 حالات اعتداء جنسي. وتتناقص إمكانية حصول الضحايا والناجيات على خدمات الدعم؛ حيث أفادت التقارير بأن الشرطة أغلقت المركز الجامع للخدمات التابع لمركز النهوض بالمرأة الصومالية في مستشفى المدينة. وكان المركز، الذي تدعمه الأمم المتحدة، يقدم خدمات بالغة الأهمية، بما في ذلك المساعدة الطبية والقانونية.

48 - وفي 11 أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن فتاة تبلغ من العمر 19 عاما تعرضت للاغتصاب الجماعي والقتل على يد مجموعة من الرجال في منطقة وابري بمقديشو. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال عن كثب مع مكتب النائب العام لضمان محاسبة الجناة. وقد تم القبض على 12 من المشتبه فيهم وتقوم الشرطة بالتحقيق معهم.

49 - وفي 28 و 29 أيلول/سبتمبر، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتسيير برنامج تدريبي لبناء القدرات مدته يومان لفائدة 36 مشاركا من قوة الشرطة الصومالية وجميع أجهزة الشرطة في الولايات الخمس، مع التركيز على المعارف والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات الناجيات من العنف الجنساني. ووُضعت خطة عمل بعد التدريب لتحسين تبادل المعلومات بين الشرطة والوحدات النسائية الخاصة عن النهج والمبادئ التي تركز على الناجيات من العنف الجنساني، وإجراء مناقشات مجتمعية بشأن منع العنف الجنساني وحماية النساء والفتيات منه باتباع نهج الخفارة المجتمعية، وإقامة صلات مع مقدمي الخدمات. وتضمنت الخطة بروتوكولات لاستقبال الناجيات وإدارتهن.

خامسا - الحالة الإنسانية

50 - لا تزال الاحتياجات الإنسانية في الصومال مرتفعة، ويغذيها النزاع الطويل الأمد، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والصدمات المناخية المتكررة، وقد تفاقم بسبب التهديد الثلاثي المتمثل في كوفيد-19 والجراد الصحراوي والفيضانات.

51 - وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت الصومال 229 4 حالة تراكمية من حالات الإصابة بكوفيد-19. وشملت هذه الحالات 875 حالة لم يتم التعافي منها بعد، و 247 3 حالة تم التعافي منها، و 107 حالات وفاة. وفي الفترة بين 16 آذار/مارس و 30 أيلول/سبتمبر، أثبتت الفحوصات إصابة 191 عاملا صحيا بكوفيد-19، بمن فيهم 52 طبييا، مما أثر سلبا على القدرة على الاستجابة في ظل محدودية خدمات الرعاية الصحية. ومن خلال خطة التأهب والتصدي لجائحة كوفيد-19 من أجل الصومال التي تبلغ تكلفتها 256 مليون دولار، والتي أطلقت في نيسان/أبريل، قام الشركاء في مجال العمل الإنساني بزيادة تدابير

التصدي لكوفيد-19. وحتى 14 تشرين الأول/أكتوبر، كان قد ورد مبلغ 74 مليون دولار. وتم الوصول إلى حوالي 10 ملايين شخص برسائل اتصالات تتعلق بالمخاطر. وفي الفترة من 1 إلى 12 آب/أغسطس، زار عاملون في المجال الصحي في المجتمعات المحلية 569 000 أسرة معيشية للكشف عن الحالات.

52 - وفي جميع أنحاء الصومال، ظل 2,6 مليون شخص مشردين، يعيش معظمهم في 2 300 مستوطنة مكتظة، وكثيرا ما يكونون معرضين للطرد من قبل الملاك في انتهاك للحق في المسكن والممتلكات. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2020، تم طرد أكثر من 102 300 شخص من منازلهم. ودعا الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى إقرار وقف اختياري لمدة ثلاثة أشهر لعمليات طرد المشردين داخليا، مما أدى إلى تمديد عقود الإيجار لـ 19 موقعا للمشردين داخليا (1 407 أسر معيشية)، وحماية 1 139 أسرة معيشية من عمليات الطرد القسري.

53 - واستمر النزوح بسبب الصدمات المناخية حيث نزح 630 000 شخص بسبب الفيضانات الموسمية حتى 22 أيلول/سبتمبر. وتُدمر أكثر من 132 000 هكتار من الأراضي الزراعية في جنوب ووسط الصومال. كما أدت الفيضانات إلى ارتفاع خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه وتلك التي تحملها النواقل. وأبلغ عن ما لا يقل عن 5 690 حالة إصابة بالكوليرا، مع الإبلاغ عن 30 حالة وفاة، في 29 مقاطعة حتى 20 أيلول/سبتمبر. وفي أيلول/سبتمبر، أقر المجلس الاستشاري لصندوق المساعدة الإنسانية للصومال تخصيص احتياطي قدره 9,26 ملايين دولار للتصدي للفيضانات في أكثر المواقع تضررا.

54 - وفي 30 آب/أغسطس، بدأت حملة للتحصين ضد الحصبة وشلل الأطفال، حيث وصلت إلى ما يقرب من 408 000 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 5 سنوات (92 في المائة من الأطفال المستهدفين) في بنادر. ونفذت حملة أخرى للتحصين ضد شلل الأطفال في الفترة من 20 إلى 23 أيلول/سبتمبر في جنوب ووسط الصومال، ووصلت إلى ما يقرب من 1,6 مليون طفل دون سن الخامسة، من أصل 1,65 مليون طفل مستهدف، مع تحصين 42 000 طفل لأول مرة. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن حالة واحدة من فيروس شلل الأطفال المستمد من اللقاح من النوع 2 في بنادر، وهي رابع حالة من هذا النوع يتم الإبلاغ عنها في الصومال في عام 2020.

55 - ولاحقاً الجراد الصحراوي في "صوماليلاند" وبونتلاند وغالمودوغ، قامت الحكومة الاتحادية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برش 39 608 هكتارات من الأراضي المتضررة بالمبيدات البيولوجية للآفات في الفترة من 1 آب/أغسطس إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر. وأدت هذه العملية إلى حماية 90 388 طنا متريا من الأغذية تقدر قيمتها بمبلغ 27,1 مليون دولار، وكانت كافية لتلبية احتياجات 602 589 شخصا من الحبوب لمدة عام، وتوفير المراعي لـ 41 959 أسرة معيشية لمدة عام. ولا تزال العمليات الجوية والبرية مستمرة. ومن أصل المبلغ المطلوب للتصدي للجراد، وقدره 56,9 مليون دولار، ورد حتى 5 تشرين الأول/أكتوبر مبلغ 49,5 مليون دولار.

56 - ورغم التحديات التشغيلية والتحديات المتعلقة بإمكانية الوصول، وصل الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى ما متوسطه 1,5 مليون شخص شهريا، أو 50 في المائة، من أصل 3 ملايين شخص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المتوقع أن ترتفع الاحتياجات خلال عام 2021 بسبب استمرار النزاع المسلح، وعدم كفاية التمويل، وتوقع انخفاض محصول الحبوب عن المتوسط في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، والأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19، والجراد، والفيضانات، وتوقع انخفاض هطول

الأمطار عن المتوسط في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. وفي حين تم تلقي 618 مليون دولار (61 في المائة)، حتى 5 تشرين الأول/أكتوبر، للأنشطة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام 2020 التي تبلغ تكلفتها 1,01 بليون دولار، فإن توزيع التمويل بين قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي لا يزال متفاوتا، حيث تلقى أكثر من نصف المجموعات أقل من 35 في المائة من التمويل المطلوب.

57 - ولا يزال الوضع الأمني يشكل عقبة رئيسية أمام العمليات الإنسانية. وخلال الفترة من 5 آب/أغسطس إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر، سُجلت 44 حادثة استهدفت العمليات الإنسانية، أسفرت عن مقتل اثنين من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وإصابة عامل واحد. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل عاملان صوماليان في مجال الأنشطة الإنسانية يدعمان حملة تحصين جارية ضد شلل الأطفال، نظمتها اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة الاتحادية، وذلك على يد مسلحين يشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب أثناء عملية اختطاف مركبة في مقديشو.

سادسا - النهج الشامل للأمن

58 - واصلت الأمم المتحدة العمل مع كبار المسؤولين في الحكومة الاتحادية، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، لتشجيع السلطات على عقد اجتماع لجنة الأمن والعدل الرفيعة المستوى في إطار النهج الشامل للأمن لكي تتلقى اللجان على المستوى التقني التي تعالج مختلف عناصر النهج توجيهات استراتيجية. وعُقدت اجتماعات لجنة العنصر 2 (أ) (الدفاع) أسبوعيا، بينما اجتمعت لجان كل من العنصر 2 (ب) (الفريق العامل الفرعي المعني بالشرطة)، والعنصر 2 (ج) (سيادة القانون)، والعنصر 3 (تحقيق الاستقرار)، والعنصر 4 (منع التطرف العنيف ومكافحته) على أساس ربع سنوي، مما كفّل استمرار الأنشطة التنفيذية والبرنامجية الهامة أثناء استعراض الخطة الانتقالية في الصومال.

ألف - العمليات

59 - تقود الصومال حاليا تحديث الخطة الانتقالية، بتوجيه من مستشار الأمن الوطني، من أجل توفير الرؤية السياسية والاستراتيجية، إضافة إلى الأولويات التشغيلية التي ستحدّد شروط عملية نقل المسؤوليات الأمنية في الصومال في عام 2021 وما بعده. وأجريت مشاورات مع الولايات الاتحادية الأعضاء والشركاء الدوليين الرئيسيين في مجال الأمن، وأحرز تقدم في وضع وثيقة يمكن أن تقرها رسميا لجنة الأمن والعدل الرفيعة المستوى، التي يرأسها رئيس الوزراء.

60 - وظلت العمليات الانتقالية متوقفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب نقص قوات الجيش الوطني الصومالي والشرطة والدرأويش لدعم العمليات. وواصلت قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال القيام بأنشطة متفرقة لعرقلة حركة الشباب في أنحاء شيبلي السفلى وجوبا السفلى، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وزادت الضربات الجوية التي تشنها قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا دعما للعمليات الثنائية مع قوات الأمن في جوبا لاند.

61 - واقترح مؤتمر قادة القطاعات التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي عقد في الفترة من 5 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر، والذي تضمن مشاركة ممثلين عن الجيش الوطني الصومالي، خطة إعادة

تشكيل تدريجية للقوات، تهدف إلى إنشاء قوات متنقلة تابعة للبعثة. وتحدد الخطة القواعد الأمامية للبعثة التي ستُغلق أو تُسلم إلى قوات الأمن الصومالية، إضافة إلى قواعد جديدة. واقتُرح أيضا إنشاء خلية مشتركة للتخطيط والتنسيق للبعثة، من أجل تعزيز تخطيط العمليات وتنفيذها والتعاون مع الشركاء.

62 - وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية في تحليل التهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ودراسات نقاط الضعف في طرق الإمداد، وإعداد تقارير التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهدف 26 من هذه الأجهزة بعثة الاتحاد الأفريقي مما أسفر عن وقوع 24 إصابة، مقارنة بـ 27 من الأجهزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

63 - ولا يزال نشر شرطة الدراويش الاتحادية وشرطة ولاية جنوب غرب الصومال في شبيلي السفلى معلقا، ريثما تقوم الحكومة الاتحادية بتوفير الأسلحة. ويجري حاليا استعراض مفهوم شرطة الدراويش الصومالية وخطة إنشاء شرطة الدراويش الاتحادية.

باء - بناء القدرات المؤسسية

64 - قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى إدارة غالمودوغ في إعادة إنشاء شرطة الولاية من خلال تنسيق تدريب 700 ضابط شرطة على حقوق الإنسان والخفارة المجتمعية، وقدمت المشورة إلى وزارة الأمن في غالمودوغ بشأن إدماج القوات الإقليمية في شرطة الدراويش في الولاية.

65 - وعُدل المجلس التنفيذي لبرنامج الشرطة المشترك وثيقة البرنامج للسماح للجهات المانحة بتخصيص مساهمات لفروع الدراويش في أجهزة الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات. وتم التعهد الأولي بمبلغ 5 ملايين يورو لهذا الغرض.

66 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، عين مفوض قوة الشرطة الصومالية خمسة ضباط لوضع خطة استراتيجية للشرطة الاتحادية لتحويل قوة الشرطة إلى دائرة اتحادية. ووافق مجلس التنمية المهنية للشرطة على "سياسة الخفارة المجتمعية للشرطة الصومالية" في 29 أيلول/سبتمبر. وقد وضعت هذه السياسة جميع أجهزة الشرطة الصومالية، بدعم دولي، للانتقال إلى الخفارة المجتمعية في الصومال.

67 - ودربت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 39 فردا من أفراد قوة الشرطة الصومالية (28 رجلا و 11 امرأة)، لمدة ستة أسابيع، في إطار مشروع نقاط التفيتش المتنقلة للمركبات، كجزء من الجهود الرامية إلى تجهيز قوات الأمن الصومالية لتولي المسؤولية عن الأمن. واكتسب المشاركون مهارات لتخطيط وبدء عمليات ناجحة لنقاط التفيتش المتنقلة للمركبات. وبدأت أفرقة نقاط التفيتش المتنقلة للمركبات عمليات محدودة في مقديشو في 30 آب/أغسطس.

68 - وفي اجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج العدالة المشترك وبرنامج الإصلاحات المشترك في 21 أيلول/سبتمبر، وافقت وزارة العدل والرئيسان المشاركان الدوليان على خطة عمل منقحة لبرنامج العدالة المشترك، ومددوا البرنامجين إلى نهاية عام 2021.

69 - وواصل البرنامج المشترك لإدارة قطاع الأمن بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات إدارة قطاع الأمن على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. وفي الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدات تدريبية إلكترونية إلى

19 من مسؤولي الحكومة الاتحادية (5 نساء و 14 رجلا) بشأن إصلاح قطاع الأمن، والتوعية بالمسائل الجنسانية، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل. وقُدمت حلقة عمل إلكترونية عن التنمية المؤسسية وبناء القدرات في 25 و 26 آب/أغسطس إلى 6 مشاركين (امرأة و خمسة رجال) من وزارة الأمن في هرشيبلي.

70 - وفي الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لموظفي برنامج تأهيل المنشقين (10 رجال و 3 نساء) من مقديشو وبيدواه وكيسمايو، لزيادة القدرة على استعراض استراتيجية البرنامج. وعُقدت اجتماعات تشاورية بشأن تنفيذ سياسة العفو في آب/أغسطس، وصادق أصحاب المصلحة على خارطة الطريق وخطة العمل لمشروع قانون العفو.

71 - وفي يوم الملاحة البحرية العالمي، في 24 أيلول/سبتمبر، عقد مؤتمر رفيع المستوى في مقديشو حول موضوع عام 2020، وهو "النقل البحري المستدام من أجل كوكب مستدام"، حضره أعضاء في مجلس الشيوخ ووزراء ومسؤولون كبار في قوات الأمن، وانضم إليه ممثلون اتحاديون عن طريق الإنترنت. وأتاح هذا الحدث فرصة لزيادة الوعي بتنمية إدارة الملاحة البحرية الصومالية، وبالمسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بالبيئة والأمن المناخي، وأتاح لأصحاب المصلحة الاتفاق على معايير لزيادة مشاركة المرأة في قطاع الملاحة البحرية.

جيم - أنشطة الدعم

72 - في الفترة من 5 آب/أغسطس إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، مع مراعاة تدابير الوقاية من كوفيد-19، دورات تثقيفية بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة إلى 142 امرأة و 039 رجلا و 1 025 فتاة و 1 792 صبيا من السكان المدنيين.

73 - وأصدرت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، في 2 تشرين الأول/أكتوبر، تقريرا عن الدروس المستفادة من الجهود الجماعية التي بذلتها الجهات الفاعلة المعنية بتحقيق الاستقرار في شيبلي السفلى خلال الفترة 2019-2020، وهو يحدد توصيات عملية. ويبرز التقرير الحاجة إلى تحسين التخطيط بين الجهات الفاعلة المدنية المعنية بتحقيق الاستقرار وأصحاب المصلحة في مجال الأمن.

74 - وفي 2 أيلول/سبتمبر، عُرضت على اللجنة التوجيهية المعنية بمنع التطرف العنيف ومكافحته التابعة للأمم المتحدة نتائج بحث عن أثر قصص ضحايا الجماعات المتطرفة العنيفة والمنشقين عنها على الجمهور المستهدف. وستستخدم النتائج لتوسيع نطاق استراتيجية الاتصال كجزء من الجهود المبذولة لإطلاع نطاق أوسع من الجمهور على قصص الضحايا وحقوقهم، وتشجيع التعافي الاجتماعي. ونظمت وحدة التنسيق المعنية بمنع التطرف العنيف ومكافحته في مكتب رئيس الوزراء والوزارات التنفيذية، بدعم من الأمم المتحدة، فعاليات متعددة لإحياء ذكرى ضحايا هجوم 14 تشرين الأول/أكتوبر 2017 تحت شعار "أسماء لا أرقام".

75 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك في برنامج تأهيل المنشقين 248 من الذكور و 226 من الإناث المستفيدين من البرنامج، حيث تلقوا الدعم في المراكز الثلاثة المخصصة للرجال والمركزين المخصصين للنساء. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والمنظمة الدولية للهجرة تنفيذ مشروع المنشقات، الذي ما فتئ يُعزز قوة المرأة في بناء السلام من خلال التشجيع على الإدماج الآمن

والمستدام للنساء اللواتي كن مرتبطات سابقا بحركة الشباب. وفي تشرين الأول/أكتوبر، كانت 181 امرأة يتلقين التدريب المهني في مراكز إعادة التأهيل، وواصلت منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء تقديم خدمات إعادة الإدماج المجتمعي لهن.

سابعا - الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية

ألف - دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

76 - واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تعزيز القدرة التشغيلية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك عن طريق تيسير نشر وحدة الطيران العسكري الأوغندية المؤلفة من طاقم مكون من 140 فردا وأربع طائرات هليكوبتر في معسكر شيدته المكتب في بلدوغلي. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بمعدات الوقاية الشخصية من كوفيد-19 وخيام تتسع لعشرة أشخاص لاستخدامها كمرافق عزل.

77 - وطلبت بعثة الاتحاد الأفريقي من المكتب أن ينقل المعدات المملوكة لوحدة الشرطة المشكلة في غانا جوا من مقديشو إلى بيدواه بعد تأخير طويل بسبب المحاولات الفاشلة لتنظيم قافلة برا. وقد تم النقل الجوي في الفترة من 9 أيلول/سبتمبر إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر، باستثناء ثماني قطع من معدات كبيرة الحجم وثقيلة الوزن لم يكن بالإمكان نقلها جوا. واتخذ المكتب ترتيبات لتوفير قدرة بديلة لمعالجة عدم وجود هذه المعدات غير المسلمة.

78 - وعقب الاستئناف الجزئي لتناوب أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي والأفراد النظاميين التابعين للأمم المتحدة، دعم المكتب تناوب 600 من جنود قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية و 160 من وحدات الشرطة المشكلة في سيراليون و 842 و 1 من جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ودعم المكتب أيضا تناوب 625 من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة من أوغندا. وأنشئت مرافق حجر صحي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي القادمة والمغادرة في مقديشو تتسع لـ 300 فرد، ومرافق مماثلة في بلدوغلي تتسع لـ 400 فرد.

79 - وفي 19 آب/أغسطس، اتفقت الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على إجراءات تشغيل موحدة تشمل إدارة الممارسات البيئية للبعثة. وواصلت قيادة المكتب العمل مع البلد المضيف، ومع بعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيها، والشركاء الدوليين بشأن الدعم الذي يقدمه المكتب إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، بما في ذلك الدعوة إلى تقديم تبرعات إلى الصناديق الاستئمانية من أجل الدعم.

80 - وظلت قدرة المكتب على ممارسة الرقابة المثلى وتنفيذ تدابير المساءلة من أجل تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي بفعالية، بما في ذلك إصدار الشهادات والتفتيش فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، مقيدة نتيجة للقيود المفروضة على السفر بسبب كوفيد-19. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المكتب من إجراء عمليات التفتيش الفصلية للمعدات المملوكة للوحدات خلال الفصلين الماضيين، وهو يعتمد حاليا على تقارير صلاحية التشغيل التي تعدها الوحدات. وبحلول 30 أيلول/سبتمبر، كان المكتب قد دفع مبالغ يصل مجموعها إلى 35 مليون دولار تقريبا للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي.

81 - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من المكتب، تقديم الدعم إلى العمليات الأمنية وجهود تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي بتقديم المشورة والتحليل والتدريب والتوجيه بشأن استخدام المعدات المتخصصة، وكلاب الكشف عن المتفجرات، وموظفي الاتصال بالمجتمعات المحلية، وأفرقة إزالة الذخائر المتفجرة. وفي الفترة من 5 آب/أغسطس إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت الدائرة تدريبات لفائدة 365 من الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرتهم على العثور على الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتدميرها، وعلى العمل بأمان في هذه البيئة الخطيرة. وأسهمت الدائرة في سلامة وأمن البنى التحتية الاستراتيجية من خلال نشر 24 من الأفرقة التي عملت باستخدام 24 من كلاب كشف المتفجرات لإجراء عمليات التفيتش لـ 192 21 قطعة من الأمتعة، و 56 896 مركبة، و 175 مبنى، و 117 191 مترا مربعا من المساحة الطابقية للمباني و 6 910 780 مترا مربعا من المناطق المفتوحة في جميع القطاعات.

82 - وحتى 14 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال 2,5 مليون دولار. وقد تأخر استعراض معدات بعثة الاتحاد الأفريقي الذي طلبه مجلس الأمن في القرارين (2019) 2472 و (2020) 2520، حيث أشارت البعثة إلى أنها تنتظر نتائج استكمال الخطة الانتقالية في الصومال، وتخطيطها لإعادة التشكيل، وتخفيف القيود المفروضة على الزيارات الميدانية بسبب كوفيد-19. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، طلبت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى المكتب أن يطلعها على جميع البيانات والتقارير المتاحة على المستوى الميداني عن حالة معدات بعثة الاتحاد الأفريقي، مع الإشارة إلى اعترافها استئناف العمل على هذا الاستعراض.

باء - دعم عمليات القوات المسلحة الوطنية الصومالية

83 - واصل المكتب تقديم الدعم اللوجستي لـ 10 900 من أفراد الجيش الوطني الصومالي في حدود الحد الأقصى لقوات الأمن الصومالية المأذون به بموجب القرار (2020) 2520 والبالغ 13 900 فرد. وطلبت الحكومة الاتحادية تقديم دعم إضافي في حدود هذا الحد الأقصى إلى 2 000 من أفراد الجيش الوطني الصومالي و 1 000 من ضباط الدراويش التابعين لقوة الشرطة الصومالية. ويجري التماس مزيد من التفاصيل من الحكومة الاتحادية، بما في ذلك فهم أي دعم مقرر للشرطة على مستوى الولايات.

84 - وواصل المكتب تقديم المساعدة إلى الجيش الوطني الصومالي لبناء قدرات نظم الاتصالات الآمنة لديه. ويشمل البرنامج التدريب والتوجيه عن بعد لتمكين الجيش من استكمال تركيب شبكات موتورولا ذات التردد العالي جدا في كيسمايو وعذاذو وجنالي ومركا.

85 - وحتى 14 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية 5,2 مليون دولار. وهذا يكفي لإتاحة تقديم الدعم إلى 10 900 من أفراد قوات الأمن الصومالية على مدى الأشهر الأربعة المقبلة.

86 - وواصل المكتب تقديم الدعم إلى عملائه دون انقطاع، بما في ذلك تزويد كل من بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي بأكثر من 3 ملايين طن من البضائع.

ثامنا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

87 - ما زالت كيانات الأمم المتحدة موجودة في بيدواه، وبلدوين، وبربرة، وبوصاصو، ودوبلي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوه، وكيسمايو، ومقديشو. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، كان هناك 330 موظفا دوليا و 1 385 موظفا وطنيا منتشرين في مختلف أنحاء الصومال. وواصلت فرقة العمل المعنية بإدارة أزمة كوفيد-19 في الصومال التابعة للأمم المتحدة تنسيق الجهود مع بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء لدعم التنفيذ السريع لتدابير الوقاية، والتخفيف من الآثار، والعلاج.

تاسعا - ملاحظات

88 - في حين أن النموذج الانتخابي المتفق عليه للفترة 2021/2020 لم يرق إلى مستوى الالتزام السابق من جانب قادة الصومال بإجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام 2020، هناك شعور عام بالارتياح في جميع شرائح المجتمع الصومالي لأن قادة الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء استأنفوا أخيرا حوارهم للتوصل إلى توافق في الآراء حول طرائق التصويت الاتحادي. وقد قبل جميع أصحاب المصلحة الصوماليين الرئيسيين، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، هذا النموذج، وصدق عليه البرلمان الاتحادي ليحل محل القانون الانتخابي الذي سُن سابقا.

89 - واستشرافا للمستقبل، هناك حاجة إلى توضيح جوانب النموذج الرئيسية، بما في ذلك طرائق اختيار أعضاء اللجان التي تختار المندوبين الذين يصوتون، وطرائق ضمان بلوغ نسبة الـ 30 في المائة المتفق عليها للنساء، ووضع الصيغة النهائية لخطة الأمن الانتخابي. ومن الضروري أيضا ضمان تنفيذ النموذج بطريقة آمنة وسلمية وشفافة وشاملة للجميع. ومن المهم التعويض عن أوجه القصور في هذا النموذج الانتخابي غير المباشر باتخاذ تدابير موازية لها أهمية حاسمة في إحراز تقدم صوب إرساء الديمقراطية في الصومال. وتشمل هذه التدابير وضع مسار متفق عليه للوصول إلى إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في 2025/2024، واعتماد فصول الدستور الاتحادي المؤقت التي جرى استعراضها حتى الآن ويمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، وإنشاء المحكمة الدستورية، ومفوضية الجهاز القضائي، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتجري بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء الدوليين، مناقشات مع السلطات الصومالية بشأن كيفية دعم تنفيذ النموذج الانتخابي المتفق عليه ومواصلة الإصلاحات الديمقراطية.

90 - وأرحب بالحوار المستمر بين القادة الاتحاديين وقادة الولايات. ومن الضروري الآن إضفاء الطابع المؤسسي على مشاوراتهم لضمان عقد اجتماعاتهم بانتظام وتجنب التعطيل الذي شهدته الفترة بين عام 2018 ومنتصف عام 2020. ولا يعد الحوار والتشاور المستمران من خلال المجلس الاستشاري الوطني مهما لإبقاء العملية الانتخابية على المسار الصحيح فحسب، بل أيضا لتعميق النظام الاتحادي والنهوض بالأولويات الوطنية الملحة الأخرى، بما في ذلك التعاون بشأن العمليات الأمنية والانتقال، وتدابير معالجة جائحة كوفيد-19، وتدابير النهوض بالإصلاحات المتعلقة بالحكومة والقضاء والاقتصاد والأمن.

91 - وأحيط علما بتعيين محمد حسين روبي رئيسا للوزراء في 17 أيلول/سبتمبر 2020. وفي الوقت الذي يركز فيه البلد على الانتخابات، أحدث رئيس الوزراء ومجلس وزرائه الجديد على مواصلة البناء على المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بالأولويات السياسية والاقتصادية

والأمنية. ويشمل ذلك إظهار الالتزام بحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحوار مع "صوماليلاند"، وتعزيز التعاون مع شركاء الصومال الدوليين، وإقامة علاقات تقوم على المنفعة المتبادلة بين الصومال وجيرانه والمنطقة دون الإقليمية بوجه أعم.

92 - وتكتسي الجهود التي تقودها الصومال، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين لتحديث الخطة الانتقالية لعام 2018، أهمية لتوجيه عملية الانتقال إلى نهاية عام 2021 وما بعده. وبمجرد الانتهاء من وضع الأولويات الاستراتيجية والأهداف التشغيلية المنقحة للخطة، يجب أن يتم تنفيذها على أرض الواقع لمواصلة نقل المسؤوليات الأمنية بصورة مستمرة، وذلك لتمكين قوات ومؤسسات الأمن الصومالية من الاضطلاع بالدور القيادي في مجال الأمن بحلول نهاية عام 2021. وسيكون من المهم أن تقترن هذه الجهود باستمرار الالتزام باتباع نهج شامل للأمن يشمل بناء المؤسسات ودعم الأنشطة إلى جانب العمليات العسكرية.

93 - ويتطلب نجاح عملية الانتقال وجود مؤسسات وتوجيهات مناسبة، وإنشاء قوات، وتعزيز قدرات الرقابة والإدارة والاستدامة لدى أجهزة الأمن الصومالية، بما في ذلك من خلال الدعم المالي والتشغيلي واللوجستي. ويلزم بذل جهود عاجلة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك من خلال إدماج القوات الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي وشرطة الولايات بما يتماشى مع هيكل الأمن الوطني. وسيكون التنسيق بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء مهما أيضا في تحديد الأعداد الإضافية لقوات الأمن الصومالية المأذون لها من مجلس الأمن بالحصول على الدعم اللوجستي من جانب مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن.

94 - وأشكر الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات في الصناديق الاستثنائية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المانحون تقديم التمويل المرن والسخي لهذه الصناديق الاستثنائية لدعم المهام الرئيسية التي تؤديها بعثة الاتحاد الأفريقي، ولا سيما لضمان استمرار تزويد قوات الأمن الصومالية بما يلزم من دعم لوجستي وتدريب وتوجيه ومعدات لمواجهة خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

95 - وأكرر دعوتي لإعادة تقديم مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 إلى البرلمان، والذي إذا ما تم إقراره ليصبح قانونا، سوف يعمل على مكافحة العنف الجنسي والجنساني. ومن المهم أيضا أن تدعم سلطات "صوماليلاند" قانون الاغتصاب والجرائم الجنسية لعام 2018، وأن ترفض مشروع القانون الرجعي المتعلق بالاغتصاب والزنا وغيرهما من الجرائم الجنسية، الذي يتعارض مع المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

96 - وتستعد الصومال مرة أخرى لظروف الجفاف المحتملة في عام 2021، في أعقاب تفاقم الحالة الإنسانية الناجمة عن التهديد الثلاثي المتمثل في كوفيد-19 وغزو الجراد والفيضانات. وسيكون الدعم المستمر والسخي من جانب المجتمع الدولي ضروريا لمواجهة هذه الحالة. وثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية، بما في ذلك تلك التي تبني على التزام الصومال بالنهوض بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، للتخفيف من حدة الزيادات التي أصبحت روتينية في الاحتياجات الإنسانية، وتعزيز القدرة على الصمود.

97 - وإنني أدين بأشد العبارات الهجمات التي تشنها حركة الشباب على المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن وبعثة الاتحاد الأفريقي والوجود الدولي في الصومال. وإن تزايد الهجمات الانتحارية في مقديشو، التي تستهدف أفراد الحكومة وقوات الأمن وغالبا ما تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين، يثير قلقا بالغا، وكذلك الاغتيالات التي تستهدف المسؤولين الحكوميين، فضلا عن احتمال أن تعطل حركة الشباب العمليات الانتخابية الجارية. وإنني أثنى على الشعب الصومالي لما يبديه من عزم وضمود في وجه هذه الهجمات الشنيعة والجبانة.

98 - وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين على دعمهم القيم لبناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأعرب عن إجلالي لجهود وتضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار من أجل حماية أرواح الشعب الصومالي.

99 - وأشكر أيضا ممثلي الخاص للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، جيمس سوان، على قيادته، وأثنى على جميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال، وأولئك الذين يعملون من خارج البلد عقب نقشي كوفيد-19، على التزامهم الثابت وعملهم الجاد دعما للصومال وشعبه.



Map No. 5194 Rev. 10.0 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section